البناء
السنة السادسة / الأربعاء / 28 أيار 2014 / العدد 1494
Sixth year / Wednesday / 28 May 2014 / Issue No. 1494

علي عبد الكريم لـ«البناء» و«توب نيوز»: الدول الرافضة للانتخابات ستعود للبحث عن صيغ للتواصل مع سورية

حاورته: روزانا رمّال

يعرف السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي أهمية اليوم الطويل الذي ينتظر السفارة السورية اليوم، أول أيام الانتخابات الرئاسية للجالية السورية في لبنان، وهو يراقب كل الاستعدادات لذلك والتحضيرات... ويرحب بالجميع، بوسائل الإعلام والمراقبين والمتابعين، وبكل من يودّ أن يشهد هذا الاستحقاق والواجب الوطني، كما يحب أن يقول. يرحب من جهة بالإعلام الذي ينقل الحقيقة التي أصبحت له فيها مصلحة، كما يؤكد، لأنّ الإرهاب بات يطاول الجميع من جهة، ولا ينكر أنّ هناك من سيحاول نقل صورة مغايرة عن الواقع إنْ كان في لبنان أو في سورية أو أيّ مكان تُجرى فيه الانتخابات الرئاسية من جهة أخرى، لكن ما يتيقن السفير منه هو أنّ الشعب السوري وإرادته سيكونان الردّ الأكبر على أي محاولة للتضليل أو التشويش.

لا ينسى سعادته لبنان ويشدّد على المواهب الكبيرة فيه، وعلى قدرته على اختيار رئيس من دون الحاجة الى تدخل من أحد، مشدّداً على التعاون بين القوى الأمنية لتأمين يوم انتخابي يأمل بأن يكون على أفضل ما يرام، مع وضع احتمال حصول أي توتر في الحسبان، لكنّ الجميع مستعدّ لهذا اليوم المهم.

علي عبد الكريم متحدّثاً إلى «البناء» و«توب نيوز»

في ما يلي وقائع الحوار المشترك الذي اجرته «البناء» و«توب نيوز» مع السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي:

● ما هي الإجراءات والتحضيرات التي قامت بها السفارة السورية في لبنان لضمان سير عملية الاقتراع بالنسبة الى السوريين المقيمين في لبنان؟

بداية لا بد من الإشارة إلى الإقبال الكبير الذي شهدته السفارة السورية في لبنان للتسجيل في لوائح الانتخاب، حيث وصل هذا الإقبال إلى عشرات الآلاف، كما أتوقع أن تزداد نسبة الإقبال غداً (اليوم)، وهنا أشير إلى أن الاقتراع سيكون متاحاً أيضاً بالنسبة الى السوريين على المراكز الحدودية في الثالث من حزيران لاستيعاب أعداد أكبر، وفي هذا السياق نسجل شكرنا للجهات الأمنية اللبنانية التي أبدت تعاوناً لضمان سير عملية الاقتراع من كل النواحي، ومن جهتنا نتمنى أن تستطيع السفارة توفير كل السبل لضمان عملية الاقتراع التي تعبّر عن تمسك السوريين بالسيادة والكرامة الوطنية، كما أنني متأكد من أن السوريين بغالبيتهم في لبنان هم مع دولتهم الوطنية، وكذلك السوريين في المخيمات التركية لو أفسح المجال لهم لعاد الكثيرون منهم إلى بلدهم وعبّروا عن انتمائهم لسورية، فهذه المؤامرة كشفت للسوريين المزايا التي يتمتع بها المواطن السوري داخل بلده.

حضور ممثلي المرشحين

● هل سيحضر ممثلون عن المرشحين غير الرئيس الأسد ووسائل إعلام متعددة؟

نحن نرحب بكل من يحضر، كما أننا تبلغنا برغبة الكثير من وسائل الإعلام بالحضور ونبدي ترحيبنا بحدود إمكانات السفارة المتاحة لأي وسيلة إعلامية تنقل الحدث في توافد الناخبين ليرى الجميع الحقيقة التي أراد المتربصون بسورية إخفاءها، وهذا ما يشكل انتصاراً كبيراً على كل من أراد أن تنهار سورية قبل هذه المدة، فالانتخابات أثبتت قوة سورية وانتصارها.

● هل ستحضر اللجان الروسية والإيرانية التي عبّرت عن رغبتها متابعة سير العملية الانتخابية؟

لم نبلّغ بذلك حتى الآن بخصوص قدومهم إلى لبنان، لكن بالطبع هم سيتواجدون في سورية حيث الحشد الأكبر، لكن إذا طلبت احدى اللجان الروسية أو الإيرانية الحضور فلا مانع بذلك، فنحن منفتحون على الجميع سواء من لجان أو وسائل إعلام، لكن نرجو أن يحترم الإعلام الموضوعية والشفافية في الوقت الذي أصبحت وسائل الإعلام ذات مصلحة مباشرة بإظهار الحقيقة، لأن الإرهاب أصبح اليوم خطراً على الجميع بما فيه الدول التي دعمت الإرهاب في البداية.

مذكرة إلى الخارجية اللبنانية

● هل وصلتكم معلومات في شأن عدم رغبة البعض في أن تُجرى الانتخابات في السفارة السورية في لبنان، طالما أن لبنان اتخذ موقفاً «بالنأي بالنفس» مسبقاً؟

نحن أرسلنا مذكرة إلى وزارة الخارجية اللبنانية وفقاً للأصول القانونية المتبعة بين البلدين، كما أن النأي بالنفس لا يعني إطلاقاً عدم إجراء الانتخابات، وهو يسمح للسوريين أن ينتخبوا من يمثلهم في سفارة بلدهم، كما أننا نتمنى أن نتعاون نحن والأخوة الناخبون كي يمر هذا اليوم مستقراً لضمان سير عملية الاقتراع.

> أبلغنا الخارجية اللبنانية وفقاً للأصول القانونية و«النأي» لا يعني إطلاقاً عدم إجراء الانتخابات

● ما هو تعليقكم على قرار الحكومة الأردنية ترحيل السفير السوري في عمان وردّ السلطات السورية بالمثل، وهل هناك علاقة بما جرى بالاستحقاق الرئاسي المقبل؟

بطبيعة الحال نرجو من الأردن أن يصلح موقفه من أجل العلاقات الوثيقة بين البلدين، لأن العلاقات الأخوية تقتضي هذا الحرص من الجانب الأردني إزاء تلك المواقف، وعلى رغم أنّ الأردن عبّر مسبقاً عن عدم مصلحته في احتضان أو تدريب أو تسليح الجماعات المسلحة، لكن بالسلوك العملي هناك ما يستدعي من مراجعة للخطوات العملية، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ عدم وجود سفير في الأردن لا يعني عدم إجراء الانتخابات، فالسفارة ما زالت قائمة وستتولى هذه المهمة وستفتح صناديق الاقتراع فيها لكل الراغبين من السوريين الموجودين بالأردن.

الحقائق أصبحت واضحة

● كيف تنظرون الى دور لبنان في التعاطي مع الانتخابات السورية في رسم الصورة ككلّ عن هذا الاستحقاق؟

نتوقع تغطية إعلامية ومتابعة ورصداً، لأنّ للإعلام دوراً كبيراً في لبنان، وهنا أودّ الإشارة إلى كل المكوّنات اللبنانية من دون استثناء، فالجميع أصبح مدركاً الخطر الذي يشكله الإرهاب، بمن فيهم الجهات التي كانت على «الرصيف الآخر» المعادي للمقاومة، فحتى هذه الأحزاب لا ترحب بجبهة النصرة، ولن تعلن اصطفافها إلى جانب من دمّر الجامعات والمدارس ونهب الآثار، لذا نشهد اليوم تراجعاً واضحاً بلهجة الخطاب، كما أتمنى معالجة كل المناطق التي يسود فيها توتر لتفويت الفرصة على العدو «الإسرائيلي» الذي يريد أن يرى لبنان متفجراً بالداخل.

> نتمنى توافقاً يحمي لبنان والمقاومة لأنّ المقاومة صنعت سيادة لبنان وشكلت ضمانة عربية وإقليمية إزاء الأطماع «الإسرائيلية»

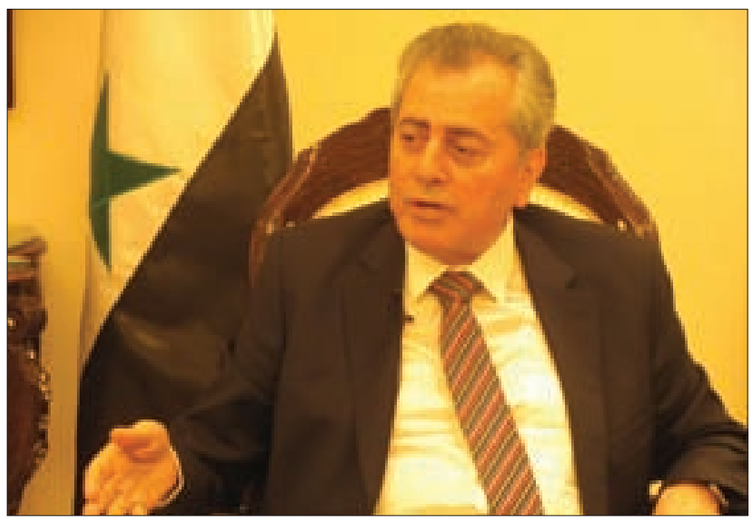

السوريون متحمّسون للانتخابات

● ماذا تقول للسوريين المتخوّفين من المشاركة في الانتخابات إزاء الظروف الأمنية؟

الشعب السوري راغب بالمشاركة في الانتخابات وليس في حاجة الى اطمئنان، فقوة الشعب السوري أثبتت مدى تمسكه بالسيادة الوطنية، لذا سيقبل على الانتخابات على رغم كل الجرائم التي تحدث ليعبّر عن سيادة سورية، وفي السياق نفسه أود الإشارة إلى كثير من الدول التي تمر بأزمات سواء سياسية أو أمنية وأجريت فيها الانتخابات مثل العراق ومصر وأفغانستان، لكن المهم هو عدم قدرة الدول تحويل سورية إلى دولة فاشلة وبالتالي خروجها من دائرة التهديد للأطماع «الإسرائيلية» في المنطقة، كما أؤكد أن كل المدن السورية ستنتخب بما فيها حلب ودير الزور والحسكة، وبالنسبة الى بعض سكان هذه المدن يمكنهم الانتخاب بمدينة أخرى إذا حالت بعض الظروف الأمنية دون الانتخاب في مدنهم.

الميدان هو الاساس

● كيف تقيّمون فترة ما بعد الاستحقاق الرئاسي ديبلوماسياً؟ فدول كثيرة منعت إجراء الانتخابات للسوريين المقيمين على أراضيها، وكثير منها أعلن سلفاً رفضه نتائج الانتخابات، بما يبشر «بحرب ديبلوماسية» طويلة على سورية أن تستعد لها، حتى لو نجح الحسم العسكري بإنهاء مظاهر الحرب في سورية، فما هي رؤيتكم؟

أولاً، الميدان هو الأساس والشعب السوري هو صاحب الحق وليس أي دولة أخرى، أما بالنسبة الى بعض الدول كفرنسا وغيرها، فهذه الانتخابات تُجرى وفقاً للمعايير الدولية، وبالنسبة الى الرئيس الفرنسي فرانسو هولاند فرصيده بالشارع الفرنسي لا يسمح له أن يعطي نصائح في هذا الشأن، لذا هذه الدول ستعترف بهذه الانتخابات وهي من سيبحث عن صيغ للتواصل مع سورية، كما ستكون الاعترافات متتالية بالوقت الذي أثبتت سورية أنها دولة قوية بشعبها وبجيشها وحريصة على وحدة ترابها ولن تفرط بسيادتها.

وأنا كنت على ثقة تامة أن سورية ستنتصر وتصمد وستكون أكثر مناعة، لكن لم أتوقع حجم التآمر لهذا الحد إزاء الموقف التركي والسعودي والقطري، وهذه الأزمة كشفت لسورية من هم أصدقاؤها ومن هم أعداؤها، لذلك سورية بما حققت فخورة بالمستقبل الذي تصنعه اليوم.

ماذا تقول للبنانيين في ظلّ الفراغ الرئاسي الذي تعيشه البلاد، وهل صحيح أنّ سورية التي كانت الصانع الأبرز لرؤساء لبنان لعقدين ماضيين فقدت تأثيرها؟ أم أنها أخلت مقعدها موقتاً، لإتاحة فرصة للبننة الاستحقاق، وأنها لن تكون متفرجة عندما ترى الخارج كله شريكاً وهي مكتوفة الأيدي؟

نحن نتمنى التوافق الذي يحمي كلّ الفئات، كما أنّ سورية حريصة على قوة لبنان وعلى العلاقات الأخوية بين الدولتين، كما ترى أنّ الأمن متكامل بين البلدين، وفي ما يتعلق بالرئاسة اللبنانية وكلّ المواقع القيادية في لبنان سواء بالحكومة أو البرلمان فيصنعها اللبنانيون أنفسهم، فلبنان بلد المواهب وقادر على ذلك، ونتمنى توافقاً يحمي لبنان والمقاومة لأن المقاومة صنعت سيادة لبنان، وشكلت ضمانة عربية وإقليمية إزاء الأطماع «الإسرائيلية»، لذلك سورية كانت ظهيراً قوياً للمقاومة وفي ذلك مصلحة للبلدين.

جلسة اللانصاب... «كلو تمام»

رعد وفياض وسكرية

هاتف دهام

حط أول الفصول للشغور الرئاسي في ساحة النجمة. غاب النواب المسيحيون عن جلسة مناقشة سلسلة الرتب والرواتب. ظهر أمس أول الملامح للشلل التشريعي مع مقاطعة نواب القوات اللبنانية وحزب الكتائب والمستقلين في 14 آذار والتغيير والاصلاح، بالتزامن مع غياب التوافق على البنود الأساسية في السلسلة، لا سيما المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة، والأملاك البحرية والنهرية.

لم يستغرب أحد الحضور الباهت والخفيف للنواب، فرئيس مجلس النواب نبيه بري الذي حضر باكراً والتقى رئيس الحكومة تمام سلام. غادر إلى عين التينة قبل مغادرة النواب.

الأسباب معروفة، ولذلك اقتصر الحضور على نواب كتلة التحرير والتنمية، كتلة الوفاء للمقاومة، الحزب السوري القومي الاجتماعي، اللقاء الديمقراطي، لبنان الحر الموحد التي تمايزت عن تكتل التغيير والإصلاح على غرار كلّ الاستحقاقات، حيث حضر النائبان سليم كرم واسطفان الدويهي مؤكداً أنّ حضوره منسجم مع المصلحة الوطنية العليا في البلد.

تضامنت كتلة المستقبل عراب تطيير السلسلة مع المقاطعين للجلسة. فيما حضر النواب جورج عدوان وغازي يوسف وابراهيم كنعان، لعقد مؤتمرات صحافية تبريرية لعدم حضور كتلهم.

سارع النائب جورج عدوان إلى حصر الاتصالات بلجنته، فأشار إلى أنها اجتمعت أول من أمس ليلاً، وستكمل الاجتماعات، وحين يتمّ التوصل إلى السلسلة بتفاهم كلّ الأفرقاء، نعتبر عندها أنه أمر من الاستثناءات الضرورية لتأمين الاستقرار، وبالتالي لا مشكلة بإقرارها في المجلس».

لم يمر كلام عدوان مرور الكرام عند كنعان. انتظره لينهي والنائب غازي يوسف مؤتمرهما، ليصعد وينسف للنائب القواتي كلامه بالقول: «لم يعد هناك لجنة كنعان ولجنة عدوان، السلسلة أصبحت أمام الهيئة العامة»، وأن الاتصالات التي ستحصل ستكون بين كل كتلة، مع وزير المال علي حسن خليل، الذي أكد أيضاً أن لا عودة إلى اللجنة الفرعية لأن المشروع أصبح في الهيئة العامة.

كلّ ذلك لا يلغي التراجع الذي رافق كلام كنعان وعدوان عن حضور الجلسات التشريعية، فبعد أن أعلنت الكتل المسيحية أول من أمس عدم حضورها الجلسات التشريعية بسبب الشغور في سدة الرئاسة، أشار نائبا القوات والتيار الوطني الحر إلى أنّ حضورهما الجلسة المقبلة مرهون بالتوافق على السلسلة. هذا التراجع له مبرّراته. فالنواب المسيحيون ليس بإمكانهم تحمّل وزر تعطيلهم إقرار السلسلة أمام الرأي العام والهيئات النقابية والمطلبية التي انتزعت حقوقها لجنة عدوان، إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية التي لن تحصل قبل ستة أشهر كما قال عدوان لـ«البناء».

لن يتنبأ أحد بمصير جلسة العاشر من حزيران التي دعا إليها رئيس المجلس لإقرار سلسلة الرتب والرواتب في ظل غياب التوافق حولها بين الكتل السياسية، والتي تأتي بعد الجلسة السادسة المقرّرة لانتخاب رئيس للجمهورية. فلا يمكن استباق الوقائع التي تنتظر الاتصالات بين القوى السياسية علّها تنجز تسوية جدية ينبثق عنها إقرار السلسلة. هذه التسوية سيكون حزب الله خارجها فكتلة الوفاء للمقاومة لن تنضم إلى الاتصالات السياسية، إلا أنها تؤكد وفق مصادرها النيابية أنّ الاتصالات تجري بطريقة جدية وحثيثة ويقودها رئيس مجلس النواب نبيه بري، للوصول إلى تفاهم لا يكون تحت السقف الذي وضعته الكتلة والذي يؤكد ضرورة إعطاء الأساتذة والعسكريين حقوقهم، ورفض TVA.

وعلى عكس الجلسات السابقة التي لا يكتمل فيها النصاب. الإجراءات الأمنية لم تكن مشددة. فاق عدد الصحافيين في لوبي المجلس عدد النواب. التزم نواب الوفاء للمقاومة الصمت وغادروا من دون الإدلاء بتصريحات، واكتفى النائب نواف الموسوي بالقول من بعيد «كلو تمام». حضر المرشح الوسطي هنري حلو الا أنّ فخامته اكتفى بما صرح به زميليه مروان حمادة وأكرم شهيب. رفض وزير المال علي حسن خليل الحديث أمام الكاميرات مكتفياً بدردشة مع الصحافيين أنّ الرئيس بري مستمرّ بالدعوة لجلسات لانتخاب الرئيس. ليؤكد النائب ياسين جابر لـ«البناء»: أن الاتصالات عبر الأقنية غير المرئية ستفتح في موضوع السلسلة، ويشدّد في موضوع الاستحقاق الرئاسي «على أن ما يجري ليس أكثر من تصريحات لتقطيع الوقت لحين أن تتضح معالم التطورات في المنطقة التي تعيش أزمة نظام».

لم تخلُ جلسة اللانصاب من زلات اللسان. رئيس مصلحة الإعلام في مجلس النواب محمد بلوط، وبدل أن يقول عند تلاوته البيان أرجأ دولة رئيس مجلس النواب، قال دولة رئيس مجلس الوزراء ليعود ويستدرك الخطأ.

«التنسيق» إلى شلّ القطاع العام ومقاطعة التصحيح

بو صعب: الامتحانات في مواعيدها

بو صعب مجتمعاً إلى وفد الأساتذة (دالاتي ونهرا)

فيما تصدّر ملفّ الاستحقاق الرئاسي واجهة الاهتمامات في المشهد اللبناني خلال الأيام القليلة الماضية والذي دخل أزمة الفراغ في مقام الرئاسة الأولى، إلا أنّ ذلك لم يغيّب الملفات الحياتية والاقتصادية عن الضفة الأخرى من المشهد، حيث من المتوقع أن يشهد لبنان في الأيام المقبلة صراعاً بين الهيئات النقابية من جهة، والدولة المتمثلة بالمجلس النيابي والحكومة من جهة أخرى وسط مخاوف حقيقية على مصير الامتحانات الرسمية مع الفشل المتكرر للمجلس النيابي ببتّ موضوع سلسلة الرتب والرواتب وتعنت قطاعي المصارف والعقارات.

على صعيد التحركات النقابية، نفذت هيئة التنسيق النقابية اعتصاماً قبل ظهرأمس أمام وزارة التربية متوعدةً بمزيد من التصعيد، محذرةً في حال عدم إقرار سلسلة الرتب والرواتب في الجلسة التشريعية، التي عقدت أمس من شلّ القطاع العام، بإداراته ووزاراته كافة، لا سيما مقاطعة التصحيح والامتحانات الرسمية، وفي المقابل أكد وزير التربية الياس بو صعب «أنّ الامتحانات ستجرى في مواعيدها وبأنّ ملف «التفرغ» عُرقل»، في حين قال وزير المال علي حسن خليل: «قطعنا شوطاً كبيراً ولا عودة إلى الوراء في شأن السلسلة».

حيدر

وقال رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة محمود حيدر: «إنهم يراهنون على تعب الموظفين ومللهم، لكننا لن نمل ولن نتخلى عن حقوقنا ولن نيأس من المطالبة بها ومتابعة المسيرة لتحقيقها». وأضاف: «3 سنوات لم تكفهم، فحصاً وتمحيصاً ودرساً من لجنة حكومية إلى لجنة أخرى، إلى لجنة نيابية، حتى عادوا اليوم للمطالبة بلجنة جديدة لدرس السلسلة»، واصفاً ذلك بـ«فصل من الفصول الجديدة لمسرحية، ودلالة على أنهم لا يريدون إعطاءنا حقوقنا ولا يريدون تصحيح رواتبنا». وخاطب النواب قائلاً: «أنتم تدفعوننا إلى شل الإدارات العامة وتعطيل الامتحانات، سنكمل المسيرة ومن يتحمل المسؤولية هو أنتم، انزلوا إلى المجلس ولا تقاطعوا الجلسة، بحجج مختلفة وتحمّلوا مسؤولياتكم ببحث وإقرار السلسلة».

غريب

وأكد رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي حنا غريب «أنّ ما حصل اليوم هو أنّ المجلس النيابي لن ينعقد وهذا مقاطعة لحقوق الناس ووجعهم وفقرهم، لأنّ موظفي الدولة، هم الناس وهم الدولة ولا دولة من دون الموظف ولا يجب مقاطعة الموظفين». وقال: «ستتم مناقشة شل الإدارات ومقاطعة الامتحانات، وسيتم التصويت عليها، وقراراتنا ستتخذها الجمعيات العمومية ولا قرارات من فوق». وطالب النواب بإقرار الحقوق كاملة وأمهلهم حتى 7 حزيران المقبل، قائلاً: «اتفقوا على إقرار الحقوق لا على ضربها، وأنتم تتحملون كل ما يحدث»، مبدياً: «حرص الهيئة على التلاميذ والأهل».

بو صعب

في المقابل قال وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب في مؤتمر صحافي أمس: «لن نخفي على أحد أننا اليوم بعدما أرجئت السلسلة لمرات عدة، حيث لم يستطع مجلس النواب التوصل إلى إقرار السلسلة، أنّ الوضع لم يعد سهلاً وخصوصاً في الفراغ الرئاسي الموجود اليوم». وأضاف: «بعد مراجعة كل المعطيات فإنّ الامتحانات الرسمية ما زالت في المواعيد التي تحدثنا عنها سابقاً وامتحانات الشهادات المتوسطة تبدأ في 7 حزيران المقبل وتنتهي في 11 منه، وامتحانات الثانوية العامة فرع العلوم العامة – الحياة تبدأ يوم الجمعة في 13 حزيران وتنتهي في 18 منه وفرع الاقتصاد – الإنسانيات تبدأ يوم الجمعة في 20 حزيران وتنتهي يوم الأربعاء في 25 منه».

خليل

وتحدث وزير المال علي حسن خليل في دردشة مع الصحافيين في مجلس النواب أمس عن تكثيف الاتصالات مع المعنيين في شأن سلسلة الرتب والرواتب، فلفت إلى «أنّ لا عودة إلى اللجان المشتركة ولا إلى اللجنة الفرعية لأنّ المشروع أصبح في الهيئة العامة وقطع شوطاً كبيراً في إقرار الكثير من المواد وليس هناك أي عودة إلى الوراء».

زار عون وتجمّع العلماء كرّمه

ركن آبادي: لبنان عصيّ على التطويع والهيمنة

زار السفير الإيراني غضنفر ركن آبادي صباح أمس العماد ميشال عون في دارته في الرابية مودعاً.

وقال ركن آبادي بعد اللقاء: "في أجواء ذكرى المقاومة والتحرير قمت بزيارة العماد ميشال عون. وقد تحدثنا خلال هذه الزيارة عن آخر التطورات على الساحة اللبنانية والإقليمية والدولية، وقمنا بتقديم تقدير للدور الذي قام به العماد عون على صعيد تعزيز وترسيخ العلاقات اللبنانية – الإيرانية إلى جانب تعزيز الوحدة الوطنية في لبنان والوقوف إلى جانب المقاومة".

ورداً على سؤال عن موعد اللقاء بين وزير خارجية إيران ونظيره السعودي، أجاب: "هذا الموضوع متابع وإن شاء الله يعمل به".

من جهة أخرى وخلال احتفال تكريمي أقامه له تجمع العلماء المسلمين بمناسبة انتهاء مهماته الديبلوماسية رأى السفير الإيراني "أنّ لبنان المكون الفريد من نوعه في جغرافيته وموقعه وتاريخه القديم والحديث الحافل بالأحداث، يبدو

عون مستقبلاً ركن آبادي في الرابية (شربل نخّول)

عصياً على التطويع والهيمنة».

أضاف: «انّ لبنان استطاع أن يصمد وأن ينتصر رغم سنوات عجاف طوال من الظلم التاريخي والمستمر لدولة العدوان، «إسرائيل»، راداً كيدها وعدوانها ومسجلاً بأحرف من نور أعظم نصر على أعتى قوة متجبرة في المنطقة في أيار 2000، ليعود ويسجل بتلاحم أبنائه وصمود إنسانه وبطولة مقاوميه التي عزّ لها النظير وسيخلدها التاريخ لانتصار إلهي عظيم سجل بالدم والروح والعز والكرامة في تموز عام 2006».

وألقى رئيس الهيئة الإدارية في التجمع الشيخ حسان عبدالله كلمة أشاد فيها بالمستوى اللائق الذي مثل فيه السفير ركن آبادي بلاده.

عون: لا نريد رئيساً مقبولاً من الآخرين ومرفوضاً من طائفته

رأى النائب العماد ميشال عون «أنّ الشغور في الرئاسة الأولى يسقط الميثاقية، وبالتالي تسقط الشرعية، فتنتفي السلطة».

وخلال مؤتمر صحافي عقده في دارته في الرابية، شدّد عون على أنّ الفقرة «ي» من مقدمة الدستور تنص على أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». وقال: «لنرجع إلى هذه الفقرة ولنقس بها حالتنا الراهنة، فتنبئنا بما هو ممكن وما هو غير ممكن، حين تسقط الميثاقية، تسقط الشرعية، وتنتفي السلطة». وأضاف: «يظهر بوضوح أنّ شغور موقع الرئيس يعني غياب الميثاقية، لذلك واستناداً إلى كل ما سبق نؤكد أنّ شغور موقع رئاسة الجمهورية، يجعل من شرعية أي سلطة مشوبة ومنتقصة، إلا ما يتعلق بمعيارين اثنين لا غير: الأول إلزامي وهو إعادة تكوين السلطة نفسها، والثاني كياني وهو ما يتعلق بمصلحة الدولة العليا، من هنا نؤكد أنّ تعاملنا مع استمرار عمل السلطات كافة، أثناء الشغور الرئاسي، سيكون محكوماً بهذين المعيارين لا غير».

واعتبر عون «أنّ الرئيس يجب أن يكون مقبولاً من جميع الطوائف، هذا الأمر ليس كافياً، وهكذا تكون الميثاقية ناقصة، بل يجب على الرئيس أولاً أن يكون ممثلاً لطائفته ومقبولاً منها وقوياً فيها، فلا يجوز أن يكون الرئيس مقبولاً من الآخرين ومرفوضاً من طائفته، هذا هو المفهوم الصحيح للميثاقية». وتابع: «نحن لسنا من عطل مجلس النواب، وتعطيلنا كان نتيجة للتعطيل الذي بدأه الآخر، لم نكن مرشحين إلى الرئاسة، بل كان هناك ثلاثة مرشحين، منهم الورقة البيضاء، وعلى رغم أنّ هذه الورقة حصدت أكثرية الأصوات، ولكن لم يكن هناك من أكثرية لأي مرشح، ويمكن أن نستمر في التصويت من اليوم حتى 20 سنة من دون الوصول إلى نتيجة، وفي النهاية نضطر إلى التخلي عن المرشحين الثلاثة والإتيان بشخص من الدرجة الثالثة».

ورأى عون «أنّ ما يحصل هو مجرد لعبة، ولا يجوز اللعب بموقع رئاسة الجمهورية وبهكذا مناورات رخيصة».